

القمعية بحق أبناء الحركة وانتهاك حقوق وحرّيات المواطنين في القطاع، ويشدد على إدانته لمحاولة اغتيال عضو المجلس الثوري ومحافظ نابلس الأخ جبريل البكري.

وهنا فإن المجلس يؤكد وقوف الحركة في كل مستوياتها القيادية والقاعدية إلى جانب الأجهزة السيادية الفلسطينية لفرض القانون والنظام، وتعزيز أمن وأمان المواطنين، والاستقرار الأمني والسلم الأهلي، والحيلولة بكل الطرق دون ذلك.

ثمن المجلس الثوري قرار الأخ الرئيس بإجراء تغيير وزاري، من أجل تعزيز وتحسين الحكومة الفلسطينية وتوفير مقومات قدرتها في إدارة وخدمة الشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية، وأوصى المجلس بوضع برنامج عمل للحكومة وتحديد السياسات الكفيلة بضمان صمود شعبنا وتنمية قدراته في مواجهة سياسات الاحتلال، وتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وكفالة الحقوق الفردية والعامّة.

تحية إلى شعبنا العربي الفلسطيني في الوطن والشتات  
تحية إلى أهلنا في القدس وغزة، في كل مواقع النضال  
تحية لأسرى الحرية في سجون الاحتلال  
تحية إلى الجرحى وعائلات الشهداء.  
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار  
وعاشت فلسطين حرة عربية  
وإنها لثورة حتى النصر.. حتى النصر.. حتى النصر

## وثيقة رقم 270 :

كلمة محمود عباس في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني  
حول استئناف المفاوضات، ووضع حدّ للاستيطان<sup>270</sup>

29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010

نيويورك  
معالي السيد بان كي مون  
الأمين العام للأمم المتحدة  
سعادة السيد جوزيف دايس  
رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة  
سعادة السير مارك لايل غرانت  
رئيس مجلس الأمن  
سعادة السفير عبدو سلام ديالو  
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف



أصحاب السعادة، السيدات والسادة:

يسرني وأنتم تحيون اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن أبعث لاجتماعكم هذا في مقر الأمم المتحدة، ومن خلالكم للمجتمع الدولي بأسره، بأحر تحيات الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، وبشكرنا العميق على تضامنكم مع شعبنا، وعلى دعمكم لنضاله من أجل إنجاز حقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط. وأود هنا أن أشير بالتقدير العالي لجهود معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، وأيضاً لجهود اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها السيد السفير عبدو سلام دبالو الهادفة لإعمال حقوق شعبنا الفلسطيني وإنهاء معاناته وإقامة السلام في المنطقة، فدوركم الهام يسهم بشكل واضح وفعال في تعزيز التضامن العالمي مع قضيتنا، وتوسيع دائرة الدعم العالمي لتطلعات شعبنا المشروعة لتقرير مصيره وحرية واستقلاله.

فقد تعاطت الأمم المتحدة منذ نشأتها مع قضية فلسطين، وهي تتحمل مسؤولياتها تجاه هذه القضية لحين حلها فعلاً من كافة جوانبها بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا ومقدساتنا وتقرير مصير شعبنا وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وإجماع العالم بأسره، وأصدرت عدداً من القرارات المستندة إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وهي قرارات وإن كانت لم تنفذ حتى الآن نظراً لرفض إسرائيل وتعنتها، فهي ما زالت تشكل شبكة الحماية الأساسية لحقوق شعبنا، والأساس لتحقيق العدل الذي هو شرط تحقيق السلام، ونستذكر هنا أن قرار مجلس الأمن الدولي لعام (1967) رقم 242 وعام (1973) رقم 338 يشكلان أساساً لعملية السلام في الشرق الأوسط.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة:

هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها، وهي الظلم التاريخي الذي لحق بشعبنا الفلسطيني ولا زال، وهناك حقيقة أخرى، وهي أننا تعاطينا كمنظمة تحرير فلسطينية، ومنذ سنوات طويلة في نضالنا لتثبيت حقوقنا الوطنية بالكثير من الواقعية، حيث أقرت مجالسنا الوطنية منذ سنة 1974 مبدأ حل الصراع على أساس الدولتين وعبر المفاوضات، وأعلن شعبنا استقلال دولة فلسطين كمبادرة سلام عام 1988 حيث قدمنا من خلالها تنازلاً تاريخياً ومؤملاً في سبيل تحقيق السلام الذي يضمن حقوقه، وهو قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. ولكن أساس التقدم في عملية التسوية السلمية يقوم على مبدأ الشراكة والاتفاق على المرجعيات القانونية والالتزام بالاتفاقيات من أجل حل المشكلات الناجمة عن الصراع الدموي الطويل والمزمن، شراكة تتفهم الهموم المشروعة للآخر وتؤسس لمستقبل جديد ومختلف بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأؤكد هنا أن الشريك الفلسطيني سيظل شريكاً حقيقياً، لا لتحسين الوجه القبيح للاحتلال وإنما لإنهاء الاحتلال، ويجب أن تكون تلك المفاوضات نزيهة وتؤدي لاتفاق واضح وملزم، ولا تعني أن يسمح للطرف القوي، إسرائيل، باستمرار فرض إرادته علينا. إن التزامنا ثابت وقوي بالتوصل إلى اتفاق شامل يؤدي إلى دولتين قابلتين للحياة، أحدهما قائم، وهو إسرائيل، والآخر يجب أن يحظى باستقلاله وهو دولة فلسطين في حدود الرابع من حزيران سنة 1967.

وفي هذا الإطار، وانطلاقاً من حرصنا على تحقيق السلام فقد استجبتنا للمبادرات والجهود الأميركية والدولية الرامية لاستئناف عملية السلام والمفاوضات بيننا وبين إسرائيل بعد فترة من الجمود، واستطعنا بمساعدة العديد من الأطراف العربية والدولية كسر الجمود الذي ألم بهذه العملية، ونأمل أن يشكل استئناف هذه المفاوضات على صعيد قضايا الوضع النهائي والتسوية الدائمة بعد إزالة العقبات التي تواجهها، بداية جادة وصادقة لتحقيق سلام وأمن حقيقيين ودائمين بيننا وبين إسرائيل، ولا بد من أجل ذلك، من معالجة التدهور في عملية السلام وخلق الأجواء الملائمة وبناء جسور الثقة بين الجانبين.. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التقيد بمرجعية عملية السلام كما حددتها قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ورؤية حل الدولتين والتنفيذ الدقيق والأمين للاتفاقات الموقعة، ويتطلب وضع حد حاسم ونهائي للحملة الاستيطانية الإسرائيلية الشرسة في كافة مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تشكل قنبلة موقوتة يمكن أن تدمر كل ما أنجزناه على طريق السلام في أية لحظة. لا بد من وقف مصادرة الأراضي وطردها للمواطنين الفلسطينيين من بيوتهم، وبناء جدار الضم العنصري المدان دولياً، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، ورفع الحصار الجائر واللا إنساني عن أهلنا في قطاع غزة، ووقف النقل غير الشرعي للمدنيين الإسرائيليين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لأنه لا تعايش بين الاستيطان والسلام، فالاستيطان تعبير عدواني صارخ عن الاحتلال وعقيلة التوسع، والسلام يعني الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والالتزام بتطبيق قرارات الشرعية الدولية نصاً وروحاً، ومهدداً الأرض مقابل السلام، وبرؤية حل الدولتين وبخطة خارطة الطريق.

ليس من سبيل لسلام حقيقي ودائم وشامل، بمعزل عن قرارات الشرعية الدولية التي تطالب حكومة إسرائيل بالانسحاب التام من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967، وهو البديل عن المزيد من الانزلاق نحو المجهول وهو الطريق لتصويب مسار العملية السياسية ووقف التآكل في الموقف التفاوضي وتأكيد الالتزام باستحقاقات عملية السلام العادل والدائم وفق ما تقتضيه متطلبات العدالة والقانون الدولي. وليس وفق ما يسمى بالسلام الاقتصادي أو وفق اعتبارات عملية قائمة على التسليم بما يمكن أن تقبله القوة القائمة بالاحتلال، وما أدى إليه هذا التسليم المسبق [من] تقويض لعملية السلام وأمن المنطقة واستقرارها.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة:

إن الذي يطفئ نار العنف ويحاصر نزعات التطرف هو التقدم الشجاع نحو المفاوضات حول الوضع الدائم من أجل التوصل إلى اتفاقاتٍ عمليةٍ متوازنة، تنهي الاحتلال لأرضنا ومقدساتنا، وتنزع فتيل الانفجار وتوفر استقراراً راسخاً للمنطقة المليئة بتوترات تشكل مكامن انفجار ظاهرة ومستترة، ومن هنا يأتي رفضنا بكل قوة لكل الإجراءات أحادية الجانب التي تقوم بها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ونطالب بوقفها فوراً لأنها تمس بقضايا الوضع النهائي، باعتبارها محاولة مكشوفة لرسم وتحديد خريطة الحل النهائي من جانب واحد، وعليه فإنني أتوجه من خلالكم إلى المجتمع الدولي برمته بضرورة استخلاص العبر من النتائج التي وصلنا إليها بسبب فشل الجهود الدولية في إلزام إسرائيل بوضع حد لسياساتها الاستيطانية وممارساتها العدوانية، وما أحقه ذلك من تقويض لمصادقية عملية السلام لدى شعبنا، فجوهر الصراع يتمثل أساساً بالاحتلال والاستيطان وأن الأوان للعالم لكي



يعالج جذور هذا الصراع بإنهاء الاحتلال وتحقيق استقلال دولة فلسطين التي نأمل أن تكون كما قال الرئيس أوباما في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي عضواً جديداً فاعلاً ومعتزاً به في الأمم المتحدة في العام القادم، مؤكداً لكم جميعاً بأن الأمم المتحدة والشرعية الدولية ستظلان المرجع والملاذ لنا لاتخاذ أية قرارات في حال لم تنجح المفاوضات التي نؤكد لكم بأننا سنبدل قصار جهدنا لإنجاحها.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة:

إن شعبنا الفلسطيني يستمد إيمانه الذي لا يتزعزع من عدالة قضيته، ومن دعمكم ودعم وتضامن كل الأصدقاء والأصدقاء والحريصين على نجاح عملية السلام، وبالتالي فإننا بحاجة لاستمرار جهودكم وجهود راعيي عملية السلام بما في ذلك جهود الرئيس باراك أوباما، والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأشقاء العرب والعديد من الأصدقاء في كل مكان، وبشكل خاص عندكم في الأمم المتحدة، وأثق تماماً ونحن على عتبة الاحتفال بعام جديد، بأن معاناة شعبنا قد اقتربت من النهاية، وأثق كذلك بأن تجديد وتأكيد تضامنكم ودعمكم لشعبنا في هذا الوقت بالذات يعزز من صمودنا ويدعم موقفنا العادل وجهودنا الصادقة لإقامة السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، سلام يدوم ويتوطد ويترسخ، سلام يستند إلى الحق والعدل والمساواة والاحترام المتبادل والتعاون والخلاق، سلام يضمن لشعوب المنطقة كافة الأمن والاستقرار والازدهار ولشعبنا الفلسطيني الحرية والاستقلال، سلام يطوي صفحة الماضي بكل عذابه وآلامه وقهره ومعاناته، سلام يفتح عهداً جديداً من التعاون والتعايش في المنطقة يسود فيه الأمل والأمان والتطلع نحو مستقبل أفضل لأطفالنا جميعاً.

نجدد لكم جميعاً امتناننا وتقديرنا لجهودكم الخيرة ولمواقفكم التضامنية الثابتة مع قضية شعبنا، وأجدد رسالتي للشعب الإسرائيلي بأن يدنا ما زالت قادرة على حمل غصن الزيتون اليابس من بين الركام وستظل ممدودة للسلام العادل من أجل تأمين مستقبل آمن لأطفالنا وأطفالهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## وثيقة رقم 271:

بيان حركة الجهاد الإسلامي في ذكرى تقسيم فلسطين تؤكد فيه أن فلسطين وحدة واحدة لا تقبل القسمة أو التجزئة<sup>271</sup>

29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010

يصادف اليوم الذكرى الثالثة والستين لقرار الأمم المتحدة رقم 181 الصادر في التاسع والعشرين من نوفمبر (تشرين ثاني) لعام 1947م، والذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولة ذات حكومة عربية وأخرى يهودية.

وقد جاء هذا القرار الأممي ليصبح شرعناً على اغتصاب وطننا الحبيب بعد وعد بلفور المشؤوم الذي منح الصهاينة حقاً بإنشاء "وطن قومي" على أرض فلسطين.